33

مجلس حقوق الإنسان

مجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة

الدورة الثالثة عشر

بيان مصر – جلسة مراجعة البحرين

٢١ مايو ٢٠١٢

السيدة الرئيس،

يود وفد مصر بداية الإعراب عن سعادته بإلقاء هذا البيان خلال أولى جلسات المراجعة للمرحلة الثانية من المراجعات الدورية الشاملة والتي ننظر إليها باعتبارها من أهم النجاحات التي تحققت في عمل مجلس حقوق الإنسان منذ نشأته. كما يود وفد بلادي الترحيب بالوفد الموقر لمملكة البحرين برئاسة السيد الدكتور صلاح عبد الرحمن وزير الدولة لشئون حقوق الإنسان وكذلك بالجهد الملموس الذي بذل في إعداد التقرير الوطنى والنهج المنفتح الذى تتبناه الحكومة البحرينية إزاء التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

السيدة الرئيس،

لقد اطلعنا باهتمام على التقرير الوطنى للبحرين والذى استعرض الأساس التشريعى لمنظومة حقوق الإنسان وما يكفله النظام الأساسى من حقوق للمواطنين. وإننا لنثمن في هذا الصدد اتخاذ السلطات البحرينية للمبادرة الطوعية بإنشاء لجنة تقصي حقائق مستقلة للتحقيق في اية انتهاكات لحقوق الإنسان ، إضافة إلى إعلان السلطات البحرينية التزامها بتنفيذ توصيات اللجنة وقيامها بتشكيل لجنة لمتابعة عملية التنفيذ. ونود أن نؤكد في هذا الإطار مساندة مصر الكاملة للجهود الوطنية المبذولة من أجل مخاطبة تحديات حقوق الإنسان في البحرين وبما يحافظ على وحدة واستقرار هذا البلد العربي الشقيق.

من ناحية أخرى، يود وفد مصر الإشادة بالخطوات التي اتخذتها السلطات البحرينية فيما يخص السعي للقضاء على التمييز ضد المرأة، وتنقيح قانون العمل، وتحقيق التكافؤ الكامل في الفرص بين الرجال والنساء خاصة في مجال التعليم، توفير حماية أكبر للطفال والفئات الأخرى على غرار الأشخاص ذوي الاعاقة.

ختامًا، يود وفد مصر التقدم بالتوصيات التالية إلى حكومة مملكة البحرين:

١. أن يتم الاسراع بوتيرة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز قدرات رجال الشرطة ومنفذي القانون في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان والاستمرار في الانفتاح على الحوار البناء مع أطراف المجتمع المدني .

٢. الاستمرار فى سن التشريعات وتدعيم السياسات اللازمة لتعزيز حماية واحترام حقوق المرأة ودورها فى المجتمع، وذلك باعتبارها شريكا رئيسيا فى عملية التنمية.

٣. تكثيف الخطوات، على المستويين التشريعي والإجرائي، لتوفير الحماية الكاملة للعمالة الوافدة في البحرين.

٤. الإسراع بإقرار التعديلات التشريعية الوطنية المتعلقة بالمواد الخاصة بحرية التعبير في قانون العقوبات البحريني ، وبما يتوافق مع المواد ذات الصلة في العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

شكرا سيادة الرئيس.